مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية دراسة مطبقة على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن(*)

د/ منال مشبب القحطاني
أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن
manal2016@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 7/1/2021. تاريخ قبوله للنشر 19/1/2021.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية دراسة مطبقة على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

د/ منال مشبب القحطاني
أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى التعرف على اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية، اعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي، ومجتمع البحث مسح شامل على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض وعددهم (68) عضوه وتم تطبيق الاستبيان الاليكتروني، وتوصل البحث إلى أن هناك موافقة بين أفراد العينة على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظرهم ومن أبرزها (الانتشـــار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر)، وأن هناك موافقة على الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، ومن أبرز تلك الأدوار (نشــر الوعي بين أبناء المجتمع الســعودي خاصــة الشــباب والمراهقين بمخاطر الجرائم الإلكترونية)، وأن هناك موافقة بين أفراد عينة البحث على الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، ومن أبرز تلك الأدوار (الاســـتعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الإليكترونية)، ومن المقترحات التي تزيد من اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية هي (تفعيل الخدمة الاجتماعية الإليكترونية لاستقبال الاستشارات الارشادية).

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإليكترونية – اســـهامات – الخدمة الاجتماعية – مخاطر الجرائم الإليكترونية

The Contributions of Social Work to Reducing the Risks of Cybercrime Is a Study Applied to Members of the Educational Staff of the College of Social Work at Princess Nourah Bint Abdulrahman University

Dr. Manal. M. AL.Qahtani
Assistant Professor of Social Work
College of social work
Princess Norah bint AbdulRahman University

Abstract

The aim of this research is to identify the contributions of social work to reducing the risks of cybercrime. The research adopted a comprehensive descriptive survey approach on the 68 members of the educational body at the College of Social work, Princess Noura Bint Abdulrahman University in Riyadh, and the electronic questionnaire was applied. Research personnel on the social factors that lead to the commission of cybercrimes from the point of view of faculty members, and the most prominent of them are (the wide and varied spread of anonymous electronic links) And that there is agreement among the research personnel on the preventive roles of social work in curbing cybercrime, and the most prominent of these roles is (spreading awareness among members of the Saudi society, especially youth and adolescents, of the dangers of cybercrime), and that there is agreement among research individuals on the therapeutic roles of social work in the limit. Among the electronic crimes, and the most prominent of these roles is (seeking the help of experts in programs to combat cybercrime). In addition, among the proposals that increase the contributions of the social work in reducing electronic crimes is (activating the electronic social service to receive guidance counseling).

Key words: Cybercrime - contributions - social service - cybercrime risks

مقدمة البحث:

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعتمد في ممارستها على العديد من المهارات المهنية ويتمحور اهتمامها في العنصر الأساسي والمورد المهم لتنمية المجتمع وهو الإنسان وتهتم الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية بالإنسان كفرد وكعضو في جماعة، وكمواطن في مجتمعه المحلي والعام، ومهنة الخدمة الاجتماعية كواحدة من المهن العاملة في مجالات الرعاية المختلفة بالمجتمع تسعى بصفة مستمرة منذ نشأتها إلى تطوير أساليبها وتقنياتها في الممارسة من خلال تقديم أفضل التدخلات المهنية التي تتمتع بمستوى عال من الفعالية والكفاءة في آن واحد، فقد ركزت الكتابات الأولى للمهنة على أهمية السعي الحثيث نحو تبني كل ما منشأه أن يقدم ممارسة تتمتع بمستوى عال من التقنين، إضافة إلى توظيف الخبرات والاستناد على القيم والمبادئ الأخلاقية في تقديم العلاج للعملاء، وفي تحسين خدمات الرعاية في جميع الحالات وفي جميع المستويات، لذا فقد طورت واستعانت مهنة الخدمة الاجتماعية بالعديد من الاستراتيجيات والتقنيات التي تطورت في العلوم ذات الصلة لمحاولة الاستفادة منها وتوظيفها في زيادة فعالية ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، والوصول لعدد من الأساليب الحديثة لتحسين مستوى ممارسة الخدمة الاجتماعية والارتقاء بها، لذا فقد انفتحت المهنة على المهن والتخصصات ذات الصلة لتستعين بما لديها من تقنيات حديثة يمكن أن تؤدي لتقنين الممارسة وتطويرها لتصل لمستوى يرضي القائمين عليها من أكاديميين وممارسين وكذلك من المستفيدين من خدماتها على حد سواء (بركات، 2011، 5).

ونظراً لتتزايد الجرائم المعلوماتية والإلكترونية سواء كانت عاطفية أو مادية مُوقعةً في شراكها الأبناء والفتيات ضحايا مكبلين بالخوف والارتباك والانعزال، لاسيما في ظل الانفتاح الذي يشهده المجتمع السعودي من اتساع في رقعة مواقع التواصل الاجتماعي واستحداث المزيد من هذه المسميات بشكل متلاحق، إذ إن تطور التقنية الحديثة ونشر البيانات الشخصية تعتبر أهم عوامل الوقوع في فخ هذه الجرائم في الوقت الذي يفاقم غياب الرقابة المشكلة، والأمور تزداد تعقيدًا حين تصبح الفتيات الأكثر عرضة كضحايا سهلة لمثل هذه الجرائم المعقدة. هذا الواقع يستلزم مزيدًا من التدخل المهني للخدمة الاجتماعية كواحدة من المهن العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع السعودي للتوعية ونشر طرق الحماية وتحصين أبناء المجتمع من خلال تعزيز السلوكيات السليمة والإيجابية، والتصدي للجرائم الإلكترونية من خلال تنظيم محاضرات وندوات توعوية لأبناء المجتمع للتبصير بها.

مشكلة البحث:

شهد المجتمع السعودي نموًا كبيرًا لاستخدامات الإنترنت حيث أصدرت الهيئة العامة للإحصاء (GaStat) عبر موقعها الرسمي تقرير نتائج مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد 2017م، والذي يهدف إلى توفير بيانات ومؤشرات حديثة وقاعدة عريضة من البيانات، واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث وتزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية لاستخدامها في مجال البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في إبراز وتطوير هذا النشاط بالسعودية. ووفقاً لنتائج المسح فقد بلغت نسبة الأسر التي لديها إمكانية النفاذ إلى الإنترنت (86.8 ٪) من إجمالي الأسر في المملكة، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (68.13 ٪) من إجمالي سكان المملكة، وعلى صعيد الهواتف المتنقلة فقد بلغت نسبة الأفراد الذين استخدموا الهاتف المتنقل (73.28٪) من إجمالي سكان المملكة. وبحسب نتائج المسح فإن نسبة الأسر التي يتوفر لديها جهاز حاسوب في المسكن بلغت (46.6٪) من إجمالي الأسر في المملكة، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين استخدموا الحاسوب (24.69٪) من إجمالي سكان المملكة، أما الأسر التي يتوفر لديها جهاز تلفزيون بلغت نسبتها(92.67٪) من إجمالي الأسر في المملكة https://www.stats.gov.sa/ar/news/254.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) العالمية زيادة في عدد الأطفال الذين ينضمون إلى عالم الإنترنت لأول مرة، لإكمال دراساتهم والحفاظ على التفاعل الاجتماعي. والقيود التي يفرضها الفيروس لا تعني فقط أن العديد من الأطفال الأصغر سنًا بدأوا يتفاعلون عبر الإنترنت في وقت مبكر بكثير مما كان يخطط له آباؤهم، بل وأيضاً الحاجة إلى التوفيق بين التزامات العمل التي جعلت العديد من الآباء غير قادرين على الإشراف على أبناهم، مما تركهم عرضة لمخاطر الوصول إلى محتوى غير لائق أو استهدافهم من قبل المجرمين في إنتاج مواد الاعتداء الجنسي. وكشفت هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية زيادة في عدد القضايا المتعلقة بالتحرش الإلكتروني خلال هذه الفترة، وكانت بعض الأسر تطلب المشورة في التعامل معها، مما يتطلب أهمية تضافر جهود مؤسسات المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة ونشر الوعي بين أبناء المجتمع. وهذا ما أكده (العساف والأطرش، 2018) بضرورة تشجيع المواطنين عن الإبلاغ عن الجرائم الإليكترونية، وزيادة وعيهم بمخاطر تلك الجرائم.

ومما لاشك فيه أن هناك أتفاق بين جميع الباحثين والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أن هناك خطرًا دائمًا جرائم مستمرة تواجهه مستخدمي الإنترنت، وثمة مخاطر عدة جراء الانسياق خلف الروابط غير الموثوقة كمواقع الزواج والخطابات أو ألعاب الفيديو والفوز في

جوائز، والتقديم على الوظائف مجهولة المصـــدر. وأياً كان الشـــكل الذي تتشـــكل فيه الجريمة الإلكترونية فإنه في النهاية يمثل تهديدًا وضـررًا بالغًا بضـحايا هذه الجريمة. كونها تسـتهدف فئة من الأفراد أو فرد بعينه من أجل الحصـــول على معلومات هامة يســتدرج بها المجرم الضـــحية لتحقيق مكاسب مادية أو لإفساد العلاقات سواء الاجتماعية أو علاقات العمل أو التحريض على أعمال غير مشروعة، العديد من الجرائم الإلكترونية الأخرى.

ولأن رعاية المواطن السعودي هدف أساسي واستراتيجية استوحت فيها المملكة العربية السعودية روح الإسلام ومبادئه وقيمة، أخذ الاهتمام يكبر بالناحية الاجتماعية حيث ظهرت الحاجة إلى شمولية أكثر في خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية. فتجلى الاهتمام بمجال الخدمة الاجتماعية من خلال الاســتفادة من خبرة الأكاديميين في وضــع وتحليل ســياســة الرعاية الاجتماعية في ضــوء خبراتهم المهنية والتعرف على مدى ملائمتها للواقع ومد يد العون والرعاية لأبناء المجتمع بما يمكنهم من التغلب على مشاكلهم ومواجهتها، واستثمارها استثماراً أفضل على المستويين المحلي والوطني للحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية (بركات، 2011) **ومن خلال العرض السابق تم صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: ما هي اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية؟ وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:**

1- ما هي العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية الاجتماعية؟

2- ما الادوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية الاجتماعية؟

3- ما الادوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية الاجتماعية؟

4- ما المقترحات التي تزيد من اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية الاجتماعية؟

مبررات اختيار البحث:

1- أن الجرائم الإلكترونية في ســياق الأبحاث والدراســات الســابقة قد حظيت بصــفة عامة باهتمام الباحثين، إلا أن الأبحاث حول اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية ضـــئيلة عربيًا بل ونادرة، لذا فإن أهمية هذه البحث نظريًا تكمن في الإضـــافة للإنتاج الفكري المتعلق بالجرائم الإلكترونية في البيئة الافتراضية.

2- أعطى العلماء والباحثون وصـانعوا السـياسـات في الغرب اهتماماً مكثفاً بالجرائم الإلكترونية، ومن المفترض أن تحظى تلك الظاهرة في مجتمعنا بقدر أكبر من الأهمية؛ لأن الحقوق الشـــخصـــية تحظى بمكانة قيمة يدعمها الدين الإســـلامي، وتعلي من شـــأنها التقاليد الإيجابية، ومن ثم يعد

تعرضهم لمثل تلك الجرائم انتهاكاً صارخاً ليس لشخصهم فقط، ولكن للقيم الاجتماعية والأخلاقية التي يتمسك بها المجتمع السعودي، وتعد مؤشراً سلبياً لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية.

3- تضـــافرت مجموعة متنوعة ومتداخلة من الأســـباب والعوامل والاعتبارات على جعل الجرائم الإلكترونية ظاهرة بالغة الخطورة على أمن المجتمعات الوطنية، وعلى أمن المجتمع الدولي بوجه عام، مما يســتلزم دراســتها والتصــدي لهذه الظاهرة الخطيرة، والبحث عن الوســائل الاجتماعية الوقائية للحد من هذه النوعية من الجرائم.

4- أن كســر حاجز الصــمت عن الإبلاغ عن هذه الجرائم بحاجة الى جهود كبيرة من كافة الجهات المعنية وخاصــة المختصــين والخبراء في مجال الخدمة الاجتماعية لحث الضــحايا على الحديث عن المخاطر الذي تعرضـن له مهما كان نوعه، ومهما نتج عنه من أضـرار سواء أكانت نفسـية أو جسـدية أو كلاهما معاً، ومهما كانت طبيعة الإصـابات سـواء كانت بسـيطة أو متوسـطة أو بليغة، بل أن كســر حاجز الصــمت عند التعرض لأي من الجرائم الإلكترونية يبدو أكثر إلحاحاً للحد من هذه الجرائم ومنعها وتقديم مرتكبيها للقضاء ضماناً لعدم إفلاتهم من العقاب.

5- مع استمرار إغراق الأسواق بالأجهزة الذكية المنتشرة وخدمات الإنترنت وأسعارها المنخفضة، فإن ذلك يســهم في توســيع دائرة الانتهاكات بحيث تطال شــريحة كبيرة من أبناء المجتمع الذين باتوا عرضــة للاســتغلال بكافة أشــكاله، من هنا تنبع أهمية التعرض لموضــوع الجرائم المتصــلة بالكمبيوتر لما له من أثار تقتضــي توعية أبناء المجتمع بالآثار الســلبية والخطيرة لهذا النوع من الجرائم وتهديدها لحياتهم وتماسك المجتمع.

أهمية البحث:

ويمكن استعراض أهمية البحث في النقاط التالية:

الأهمية النظرية:

أن هذا البحث يقدم إطار نظري فيما يخص اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية يفيد المكتبة على مستوى المحلي أو على مستوى الوطن العربي.

أهمية تطبيقية:

تتمثل النظرية التطبيقية فيما يلي:

1- يقدم هذا البحث تصــور حقيقي عن واقع الجرائم الالكترونية في مختلف المجالات والمواقع التي تقع على الشباب العربي والاسلامي.

2- يقدم نتائج قد يســتفيد منها متخذي القرار في المملكة العربية الســعودية للحد من مخاطر الجرائم الالكترونية.

3-يقدم هذا البحث ادوات مهمة يمكن ان يستفيد منها باحثون آخرون في ذات المجال.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي: التعرف على اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1-التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية الاجتماعية.

2-التعرف على الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية.

3-التعرف على الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية.

4-التوصل إلى مقترحات تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية.

مفاهيم البحث:

ورد في هذا البحث عدد من المفاهيم يمكن تعريفها كما يلي:

1-مفهوم الإسهامات

التصورات المقترح لمهنة الخدمة الاجتماعية باستخدام مدخل الممارسة العامة القائم على نتائج الدراسات السابقة والبحث الراهنة والإطار النظري من حيث أهداف هذا التصور والادوات المهنية التي تعتمد عليها والاساليب والتكتيكات التي يمكن استخدامها ومتطلبات تحقيق التصور المقترح **(مسلم، 2008، 52).**

التعريف الإجرائي لمفهوم اسهامات الخدمة الاجتماعية تتمثل في الآتي: بأنها ترجع مهنة الخدمة في تنمية فئات المجتمع وتساعدهم لمواجهة مشكلاتهم وتهتم هذه المهنة بتحسين مستوى الأداء وتطبقها ولها دور في تشجيع فئات المجتمع في تقبل مشكلاتهم وتعزيز ثقتهم بنفسهم وإشعارهم بأهميتهم في المجتمع والعمل على استثمار خبراتهم والاستفادة من مهاراتهم وإمكاناتهم في مشروعات وبرامج يستفيدوا منها وتفيد مجتمعهم.

2-مفهوم الخدمة الاجتماعية

يعرفها العنزي (2011، 15) أنها "مجموعة من الأنشطة التي يمارسها المختصون الاجتماعيون بهدف مساعدة الناس ليصبحوا أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهم، ووقايتهم من

الاعتماد على الآخرين بصورة غير طبيعية، وتقوية العلاقات الأسرية ومساعدة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات المحلية لاستعادة قدراتهم والقيام بوظائفهم الاجتماعية بصورة سليمة.

في حين يعرفها الفكي (2005م) بأنها "مهنة وعلم له قواعد وأسس ومتخصصون يعملون مع الأفراد والجماعات والمجتمعات وفقاً لمبادئ وأسس بقصد تهيئة الظروف وإيجاد الفرص التي تسمح بنمو الفرد نموًا طبيعيًا في مجتمعه، وذلك عن طريق تحقيق رغباته وإشباع ميوله احتياجاته حسب قدراته وبما لا يتعارض مع ظروف مجتمعه الذي يعيش فيه".

وأيضاً كما عرفها هيلين وتمر: قال إن الخدمة الاجتماعية طريقه علمية ونظام اجتماعي لخدمة الإنسان يساعد على حل مشكلاته، كما يساعد النظم الاجتماعية في المجتمع على اداء دورها، ويعمل على إيجاد نظم اجتماعية جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها في سبيل تحقيق الرفاهية لأفراده (الشهراني، 2013، 35).

التعريف الاجرائي لمفهوم الخدمة الاجتماعية: أنها علم وفن يسعى إلى تزويد الاخصائيات الاجتماعيات بالمعارف والمعلومات المرتبطة بالممارسة المهنية واكسابهن المهارات وتنمية قدراتهن بحيث يكن على مستوى عالي من الاداء في ادوارهم المهنية.

3-مفهوم الجرائم الإلكترونية

لا يوجد إجماع على مفهوم محدد للجريمة الإلكترونية من حيث كيف تعرف أو ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الإلكترونية. وكما يقول فان دير هلست وونيف "هناك غياب لتعريف عام وإطار نظري متسق في هذا الحقل من الجريمة، وفي أغلب الأحيان تستخدم مصطلحات الافتراضية والحاسوب والإلكترونية والرقمية وكلها تعكس فجوات مهمة في التعريف (Van derHulst & Neve, 2008, p.18) ويتراوح مفهوم الجريمة الإلكترونية بين الجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب على الجرائم التي ترتكب بأي نوع من المعدات الرقمية. وكما عرفها البداينة بأنها "الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية مثل الجوال" (البداينة، 2014، 3).

وعرفها النظام السعودي على أنهاء: "أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام". نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

التعريف الإجرائي للجريمة المعلوماتية والإلكترونية: هي فعل أو سلوك يتسبب بضرر جسيم للأفراد أو الجماعات بدافع الجريمة وبقصد ابتزاز الضحية وتشويه سمعتها أو إلحاق إذاء مادي أو عقلي للضحية مباشر وغير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت (غرفة الدردشة – البريد الإلكتروني– الجوال). من أجل تحقيق مكاسب مادية أو خدمة أهداف سياسية باستخدام الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية (البعد الموضوعي): يتناول البحث اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية.

الحدود المكانية (البعد المكاني): تم تطبيق هذا البحث في نطاق جغرافي يتمثل في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية (البعد الزماني): تم تطبيق إجراءات هذا البحث بدأ من الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1442هـ -2021م.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة الجرائم الإلكترونية بمختلف المجالات ومنها:

1- دراسة (عبداللطيف، وعبدالله، 2019) هدف البحث التعرف على الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت، توصل البحث إلى عدد من النتائج التي من أبرزها: تعرض الحالات لصور متعددة من الجريمة الإلكترونية وإن كان أبرزها التحرش الجنسي الإلكتروني.

2- دراسة (عساف، محمد، والأطرش عصام، 2018) حيث هدف البحث إلى التعرف على معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) وتوصل البحث إلى ضرورة تدريب وتأهيل العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الامنية، وضرورة زيادة وعي المواطنين بمخاطر تلك الجرائم.

3- دراسة (غريب والأمير، 2017) التي هدفت الى معرفة مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي توصل البحث إلى معرفة الأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية كان له دور كبير في الحد من الممارسات السلبية في تقنية المعلومات.

4- دراسة (الجراحي، 2015) التي سعت إلى معرفة دور الجامعات السعودية في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية لدعم قضايا مكافحة الإرهاب الإلكتروني وتوصلت إلى العديد من النتائج نعرض أهمها: تصميم وتنفيذ برامج وقائية للشباب للتوعية بعواقب الجرائم المعلوماتية. وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية في مجال وقاية الشباب من مخاطر الجرائم المعلوماتية.

5- دراسة (خضري، 2016) هدف البحث التعرف على رصد مدى وعي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجرائم المعلوماتية، ورصد مدى وعيهم القانوني. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها البحث معرفة الغالبية العظمى من أفراد العينة بوجود تشريعات وقوانين خاصة

بالجرائم المعلوماتية صادرة من قبل الجهات التشريعية بالدول على المستوى العالمي. وعدم وجود معرفة بالقانون السعودي لمكافحة الجرائم المعلوماتية لدى قاعدة كبيرة.

6- دراسة (متولي، 2015) التي هدفت الى معرفة الجرائم المعلوماتية مع تطبيقات الويب2، قدم من خلالها رؤية مقترحة من منظور تربوي مستمد من بنية وتنظيم كليات التربية لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس لزيادة الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية والحد منها، وتوعية الطالب بخطورة الممارسات عند استخدامهم الأدوات وتطبيقات الجيل الثاني من الويب، وتوصل البحث إلى إطار مقترح لدور أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر من خلال تفاعلهم مع الكيانات التي تشمل وحدات ومراكز ونظم الكليات المختلفة والتي ترتبط بدور أعضاء هيئة التدريس في الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية.

7- دارسة (يوسف، 2013) استهدف البحث طبيعة وخصائص الجريمة التي ترتكب عبر الإنترنت وقوانين التعامل معها، وتوصل الباحث في النهاية إلى أن الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت غيرت النظرة التقليدية تجاه الجريمة.

8- دراسة (Meenal Chauhan، 2012)، هدفت البحث إلى إعطاء تصور عام عن الجرائم الإلكترونية ودور التوعية في جعل الجمهور يستجيب لمخاطر الجريمة الإلكترونية، وركزت على خطورة المشكلة وضرورة الحاجة إلى معالجتها. وتوصل البحث إلى رد فعل العينة نحو التهديدات التي يتعرض لها المجتمع حيث لا يهتم البعض بالجريمة الإلكترونية لأنه يرى أنها تقع في المجتمع الافتراضي وهذا يرجع إلى أن هؤلاء الأفراد لا يتعاملون بشكل كبير مع الإنترنت وأن معلوماتهم حول مخاطر الجرائم الإلكترونية ضعيفة أو غير موجودة.

9- دارسة (قيسي، 2011) وتوصل البحث إلى ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر التوعية الوقائية من عواقب النظر في المواقع الاباحية، إلى جانب تحصين المواطن فكرياً ودينياً وإفهامهم أن مثل هذه المواقع تستهدف شبابنا وهي محاولة لتصدير الإباحية بدعوى الحرية.

10- دارسة (نوري، 2011) واستهدفت البحث معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة الإلكترونية ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعود إلى ارتكابها، وتوصل البحث إلى أهمية دراسة احتياجات الشباب بسبب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية، وتعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية لبناء جيل من الشباب الواعي وتوعيتهم بالسلوك الإنحرافي لما يسببه من سلبيات.

تحليل الدارسات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات العلمية التي تناولت الجريمة الإلكترونية، أن بعضها ركزت على بيئة السلوك الاجرامي وأبعاده وتأثيره على المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل دراسة ابراهيم البيدي وسعدون، ودراسات ركزت على خصائص الجريمة الإلكترونية مثل دراسة صغير يوسف، ودراسات ركزت على الجرائم الإلكترونية غير الأخلاقية مثل دراسة محمد المنشاوي، ودراسات ركزت على نمط الجريمة الإلكترونية مثل دراسة نوال قبيسي، ودراسات تناولت الآثار السلبية للجريمة الإلكترونية مثل دراسة فاتن بركات ودراسات تناولت دوافع ارتكاب الجريمة الإلكترونية مثل دراسة vhsm Vldim.

الاختلاف بين هذا البحث والدارسات السابقة:

تناولت الدارسات السابقة الجريمة الإلكترونية من عدة زوايا، وقدمت العديد من التوصيات الجيدة للتعامل مع الجريمة الإلكترونية، ولكنها لم تطرح رؤية شاملة للحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يركز هذا البحث على الجريمة الإلكترونية في المجتمع السعودي وكيفية الحد منها بهدف الوصول إلى استراتيجية تتضمن مجموعة من الأساليب الوقائية والعلاجية، وفي نفس الوقت تقديم خطة توعية للتعامل مع مخاطر الجريمة الإلكترونية.

النظريات الموجهة للبحث:

تعتمد النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي على دور العوامل الاجتماعية الخارجية في نشأة الجريمة، وتفترض هذه النظريات أن السلوك الإجرامي لا يختلف في طبيعة تكوينه عن السلوك الاجتماعي العام للأفراد لأن كلاً من هذين النوعين من السلوك يخضع في طبيعته إلى عمليات اجتماعية واحدة. كما تفترض هذه النظريات أن الأطفال والراشدين كائنات إنسانية أخلاقية بمعنى أنهم على وعي بمعايير المجتمع وقيمه ولديهم رغبة لمجاراة هذه المعايير التي يرتضيها المجتمع (عارف، 1975).

وتوجد ثلاثة اتجاهات لتفسير السلوك الإجرامي قدمتها النظريات الاجتماعية:

أولاً: نظرية الفرص الفارقة: قدمها كلوارد وأوهان عام 1960م وتنادي هذه النظرية بأن سبب حدوث السلوك الإجرامي هو رغبة الفرد في تحقيق أهدافه بطرق مشروعة إلا أنه يجد عقبات تعترض طريقة فيسلك الطرق غير المشروع.

ثانياً: نظرية التفكك الاجتماعي: يعني مفهوم التفكك الاجتماعي تناقض وصراع المعايير الثقافية وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره وصراع الأدوار الاجتماعية، بمعنى الصراع بين ما تتطلبه الثقافة وبين ما هو قائم بالفعل في المجتمع وهناك شكلين من أشكال التفكك الاجتماعي هما:

- اضـــطراب البناء الاجتماعي ويشـــمل الخلل الذي يطرأ على العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والطبقات الاجتماعية.
- قصـور الأداء الوظيفي ويشـمل الفشـل في القيام ببعض المتطلبات الوظيفية (جاسـم، 2008، 349-356).

ثالثاً: نظرية الصـــراع الثقافية: الصـــراع الثقافي هو أحد أبعاد التفكك الاجتماعي وهو صـــراع بين عناصر ثقافتين وهذه العناصر هي القيم والعادات والتقاليد. ويأخذ الصراع الثقافي صوراً عديدة منها الصراع بين الطبقات الاجتماعية على مستوى المجتمع الواحد، والصراع بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع، والصـــراع بين قيم الأجيال المختلفة داخل المجتمع ونتيجة الاختلاف في القيم التي تحكم طبقات المجتمع أو فئاته أو أجياله، فإن بعض الأعمال التي تقوم بها طبقة معينة أو فئة معينة أو جيل معين تكون مخالفة ومناقضـــة لما ترتضـــيه الفئة أو الطبقة أو الجيل الآخر فتصـــبح سلوكاً منحرفاً بالنسبة لها. فالطبقة الوسطى تضع القوانين الخاصة بها والطبقة الدنيا تضع القوانين الخاصة بها يقوم أبناء الطبقة الدنيا بسلوك موافق لقيمهم وقوانينهم إلا أنه مخالف لقيم وقوانين الطبقة الوسطى فيصبح بذلك سلوكاً منحرفاً بالنسبة للطبقة الوسطى. ومن رواد هذه النظرية ميللر والذي يرى أن السلوك الإجرامي هو مسايرة لنمط ثقافي سائد يتفق مع ثقافة الطبقة الدنيا (الدوري، 1984، 23).

منهجية البحث وإجراءاته:

يتناول هذا الجزء عرضا للإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصـفي المسـحي نظراً لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسـات، والمعتمد على استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينته.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من أعضـــاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن مسـح شـامل عددهم 68، وقد اسـتجاب منهم (55) عضـو هيئة تدريس وذلك لأن بعض الاعضـاء في تفرغ علمي وابتعاث أي بنسـبة (84.6%) من إجمالي أعضـاء هيئة التدريس على رأس العمل.

خصائص أفراد البحث:

يتصـــف أفراد العينة بعدد من الخصـــائص الوظيفية تتمثل في: الدرجة العلمية، ســـنوات الخبرة الأكاديمية، الحالة الاجتماعية، وجود أبناء، وذلك على النحو التالي:

جدول (1) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لخصائصهم الوظيفية.

	التكرارات	النسبة المئوية
الدرجة العلمية		
معيد	3	5.5
محاضر	9	16.4
أستاذ مساعد	37	67.3
أستاذ مشارك	3	5.5
أستاذ	3	5.5
سنوات الخبرة الأكاديمية		
أقل من خمس سنوات	2	3.6
خمس إلى عشر سنوات	14	25.5
عشر سنوات فأكثر	39	70.9
الحالة الاجتماعية		
متزوجة	49	89.1
غير متزوجة	4	7.3
مطلقة	2	3.6
وجود أبناء		
نعم	48	87.3
لا	7	12.7
الإجمالي	55	100.0

يوضح الجدول (1) توزيع عينة البحث وفقًا لخصائصهم الديموغرافية، حيث أنه بالنسبة للدرجة العلمية فإن النسبة الأكبر من أفراد البحث درجتهم العلمية أستاذ مساعد بنسبة (67.3%)، في حين أن هناك (5.5%) من أفراد البحث من (معيدين – أستاذ مشارك – أستاذ)، وبالنسبة لمتغير سنوات الخبرة الأكاديمية، فإن هناك (70.9%) من أفراد البحث خبرتهم عشـر سـنوات فأكثر، في حين أن هناك (3.6%) خبرتهم أقل من خمس ســـنوات، وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية فإن هناك (89.1%) من المتزوجين، في حين أن هناك (3.6%) من أفراد البحث من المطلقين، وبالنســـبة لمتغير وجود أبناء فإن هناك (87.3%) من أفراد البحث لديهم أبناء، في حين أن هناك (12.7%) ليس لديهم أبناء.

أداة البحث:

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراســـة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه البحث هي "الاســتبانة"، وقد تم بنائها بالرجوع إلى الأدبيات والدراســات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين: **الجزء**

الأول: يتناول البيانات الأولية الخاصـــة بأفراد عينة البحث مثل: الدرجة العلمية، ســـنوات الخبرة الأكاديمية، الحالة الاجتماعية، وجود أبناء، أما **الجزء الثاني:** فقد تكون من (58) عبارة موزعة على أربعة محاور، المحور الأول يتناول: العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن (17) عبارة، أما المحور الثاني فيتناول: الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية، ويتضـمن (12) عبارة، المحور الثالث يتناول: الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية، ويتضـــمن (12) عبارة، ويتناول المحور الرابع المقترحات التي تزيد من اســهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية ويتضمن (17) عبارة، وطلبت الباحثة من أفراد عينة البحث الإجابة عن كل عبارة بوضع علامة (√) أمام أحد الخيارات التالية (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، وقد تم تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي كما في الجدول (2)، وذلك على النحو التالي:

جدول (2) تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي

موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
3.0 – 2.34	2.33 – 1.67	1.66 – 1.0

صدق الاستبانة (الأداة):

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 2012، 429)، ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

الصدق الظاهري لأداة البحث (صدق المحكمين): بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاســترشـــاد بآرائهم، وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبديت قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها الغالبية، من تعديل بعض العبارات، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية ملحق رقم (2).

صـدق الاتســاق الداخلي لأداة البحث: بعد التأكد من الصــدق الظاهري لأداة البحث قامت الباحثة بتطبيقها ميدانيًا، كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور البحث بالدرجة الكلية لكل محور.

العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية		الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية		الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية		المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.597	1	**0.664	1	**0.627	1	**0.815
2	**0.645	2	**0.723	2	**0.682	2	**0.929
3	**0.511	3	**0.894	3	**0.644	3	**0.765
4	**0.567	4	**0.699	4	**0.651	4	**0.819
5	**0.579	5	**0.894	5	**0.718	5	**0.629
6	**0.789	6	**0.792	6	**0.679	6	**0.819
7	**0.583	7	**0.894	7	**0.693	7	**0.791
8	**0.510	8	**0.894	8	**0.693	8	**0.815
9	**0.650	9	**0.680	9	**0.679	9	**0.757
10	**0.526	10	**0.894	10	**0.693	10	**0.815
11	**0.545	11	**0.792	11	**0.693	11	**0.815
12	**0.620	12	**0.792	12	**0.680	12	**0.859
13	**0.529	-	-	-	-	13	**0.815
14	**0.681	-	-	-	-	14	**0.694
15	**0.561	-	-	-	-	15	**0.600
16	**0.724	-	-	-	-	16	**0.780
17	**0.685	-	-	-	-	17	**0.929

** دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدول (3) أن جميع عبارات محاور البحث دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط للعبارات ما بين (0.510، 0.929)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة البحث الحالية.

سادسا: ثبات أداة البحث: ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبًا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 2012، ص430)، وتم استخدام معامل الفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

جدول (4) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة البحث.

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية	17	0.812
2	الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية	12	0.911
3	الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية	12	0.840
4	المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية	17	0.916
	الثبات الكلي للأداة	58	0.910

يوضح الجدول (4) أن استبانة البحث تتمتع بثبات مقبول إحصائيًا، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.910)، كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور ما بين (0.812، 0.840)، وجميعها معاملات ثبات عالية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة البحث الحالي.

عرض نتائج البحث ومناقشتها

وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات البحث على النحو التالي:

للإجابة عن السؤال الأول الذي نص على: ما هي العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ وللإجابة عنه وللتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (5) يوضح آراء أفراد البحث حول العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية.

م	العبارات	درجة الاستجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
4	الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر.	50	90.9	5	9.1	0	0.0	2.91	0.29	1
16	قلة وعي مستخدمي الإنترنت بالمسؤولية الجنائية للاستخدام الخاطئ لها.	48	87.3	7	12.7	0	0.0	2.87	0.34	2
3	الاستخدام اليومي للأنترنت وما خلقه من فرصة للوقوع بالجرائم الإليكترونية.	50	90.9	3	5.5	2	3.6	2.87	0.43	3
5	التساهل في نشر البيانات والمعلومات الشخصية بالمواقع الإلكترونية.	47	85.5	8	14.5	0	0.0	2.85	0.36	4
7	قضاء ساعات طويلة باليوم بالعالم الافتراضي (مواقع اجتماعية مختلفة) دون رقابة أسرية.	47	85.5	7	12.7	1	1.8	2.84	0.42	5
10	الصحبة السيئة والسعي خلف العلاقات الشخصية الإليكترونية بين أبناء المجتمع السعودي.	45	81.8	10	18.2	0	0.0	2.82	0.39	6
14	تطور تقنية الاتصالات والإنترنت الحديثة وتعدد أنواعها.	48	87.3	3	5.5	4	7.3	2.80	0.56	7
6	الانسياق خلف الروابط الغير موثوقة (كمواقع الزواج، والفوز والجوائز، وألعاب الفيديو، والوظائف، وغيرها).	43	78.2	12	21.8	0	0.0	2.78	0.42	8
9	ضعف الضبط (الرقابة) الذاتي لتحقيق مصالح شخصية.	42	76.4	13	23.6	0	0.0	2.76	0.43	9
11	سهولة اللجوء إلى الوسائل غير المقبولة اجتماعياً لتحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً.	38	69.1	16	29.1	1	1.8	2.67	0.51	10
15	سهولة الحصول على الإنترنت وبأسعار منخفضة في متناول أيدي أبناء المجتمع السعودي.	39	70.9	11	20.0	5	9.1	2.62	0.65	11
17	العلاقات الزوجية المتوترة وما يسودها من خلافات مختلفة.	34	61.8	18	32.7	3	5.5	2.56	0.60	12
8	السعي خلف حب الظهور للإعلام والحصول على الشهرة المزيفة.	30	54.5	25	45.5	0	0.0	2.55	0.50	13
2	البيئة السكنية ومساهمتها في انعزال أبناء الاسرة واستقلاليتهم	31	56.4	22	40.0	2	3.6	2.53	0.57	14
13	ضعف وعي أبناء المجتمع بالسعودي مخاطر الإنترنت مما يجعلهم أكثر عرضه لمخاطر الجرائم الإلكترونية.	28	50.9	25	45.5	2	3.6	2.47	0.57	15
12	ضعف التوعية المجتمعية بمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي.	34	61.8	13	23.6	8	14.5	2.47	0.74	16
1	ارتفاع شريحة فئة الشباب بالمجتمع السعودي	19	34.5	16	29.1	20	36.4	1.98	0.85	17
المتوسط الحسابي العام للمحور								2.67	0.26	-

يتضح من الجدول (5) أن محور العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يتضمن (17) عبارة، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (1.98، 2.91)، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس وتُشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد البحث حول عبارات المحور تتراوح ما بين (موافق إلى حد ما – موافق). ويبلغ المتوسط الحسابي العام (2.67) بانحراف معياري (0.26)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد البحث على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث تأتي العبارة رقم (4) والتي تنص على (الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.29)، يليها العبارة رقم (16) والتي تنص على (قلة وعي مستخدمي الإنترنت بالمسؤولية الجنائية للاستخدام الخاطئ لها) بمتوسط حسابي (2.87) وبانحراف معياري (0.34)، وبالمرتبة الثالثة تأتي العبارة رقم (3) والتي تنص على (الاستخدام اليومي للأنترنت وما خلقه من فرصه للوقوع بالجرائم الإليكترونية) بمتوسط حسابي (2.78) وبانحراف معياري (0.43)، وتأتي العبارة رقم (12) والتي تنص على (ضعف التوعية المجتمعية بمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (2.47) وبانحراف معياري (0.74)، وفي الأخير تأتي العبارة رقم (1) والتي تنص على (ارتفاع شريحة فئة الشباب بالمجتمع السعودي) بالمرتبة السابعة عشر بمتوسط حسابي (1.98) وبانحراف معياري (0.85).

وما يفسر ذلك ان بقاء الأبناء لفترات طويلة دون رقابة ومتابعة مع توفر الانترنت والمواقع المختلفة والروابط يشكل خطورة على الأبناء من الوقوع فريسة للجرائم الإليكترونية، وهنا يأتي دور الاسرة في تحمل المسؤولية في متابعة وتوعية الأبناء من عدم الدخول على المواقع الروابط المشبوهة ضرورة توعية الأبناء بعدم الإدلاء عن أي بيانات شخصية خاصة بهم، واتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة (خضري، 2016) التي توصلت إلى عدم المعرفة بالقانون السعودي لمكافحة الجرائم المعلومات لدى قاعدة كبيرة من الطلاب، كما اتفقت مع نتيجة دراسة (نوري، 2011) والتي توصلت إلى أن هناك العديد من العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم الالكترونية، كما اتفقت مع نتيجة دراسة (Meenal Chauhan, 2012) والتي توصلت إلى أن ضعف المعلومات حول مخاطر الجرائم الالكترونية من العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية، كما اتفقت نتيجة هذا السؤال مع نتيجة نظرية التفكك الاجتماعي، حيث بينت النظرية أن سوء التفاهم داخل الأسرة وخارجها وتعدد أنماط السلوك واختلاف المعايير سبب أساسي في انحراف السلوك وبصفة خاصة إذا تواجد الفرد في جماعة يسودها السلوك الإجرامي.

وللإجابة عن السؤال الثاني الذي نص على: ما الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية؟ وللإجابة عنه وللتعرف على الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد البحث، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (6) يوضح آراء أفراد البحث حول الادوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية.

م	العبارات	درجة الاستجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
2	نشر الوعي بين أبناء المجتمع السعودي خاصة الشباب والمراهقين بمخاطر الجرائم الإلكترونية.	55	100.0	0	0.0	0	0.0	3.00	0.01	1
3	توعية أبناء المجتمع السعودي بمفهوم الجريمة الإلكترونية وتوضيح صورها.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2
5	نشر ثقافة الحيطة والحذر عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2 مكرر
7	توعية أبناء المجتمع السعودي عامة والأسر خاصة بالعوامل المؤدية للوقوع بالجرائم الإليكترونية.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2 مكرر
8	توعية أبناء المجتمع السعودي بعدم نشر البيانات والمعلومات الشخصية على الإنترنت إلا للضرورة القصوى.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2 مكرر
10	نشر الوعي للأسر بضرورة توعية أبناءها بكيفية الحفاظ على بياناتهم وخصوصيتها وعدم الادلاء بها.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2 مكرر
6	توعية أبناء المجتمع السعودي بضرورة الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	7
11	توعية أبناء المجتمع السعودي بعدم تحميل تطبيقات وبرامج مجهولة المصدر.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	7 مكرر
12	توعية أبناء المجتمع السعودي بالآثار السلبية والخطيرة لهذه الجرائم على التماسك الأسري.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	7 مكرر
9	توعية الأسر بأهمية دورها في متابعة الأبناء وعدم تركهم بمفردهم لفترات طويلة خلال أدائهم للدروس الإليكترونية.	52	94.5	3	5.5	0	0.0	2.95	0.23	10
4	ضرورة تنظيم ندوات وملتقيات علمية بصفة دورية لتوضيح مخاطر الجرائم الإليكترونية	50	90.9	5	9.1	0	0.0	2.91	0.29	11
1	تفعيل النوادي الاجتماعية واللجان الأسرية بكافة الإحياء السكنية.	49	89.1	6	10.9	0	0.0	2.89	0.31	12
المتوسط الحسابي العام للمحور								2.96	0.13	-

يتضح من الجدول (6) أن محور الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية يتضمن (12) عبارة، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (2.89، 3.0)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد البحث حول عبارات المحور جاءت بدرجة (موافق).

يبلغ المتوسط الحسابي العام (2.96) بانحراف معياري (0.13)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد البحث على الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، حيث تأتي العبارة رقم (2) والتي تنص على (نشر الوعي بين أبناء المجتمع السعودي خاصة الشباب والمراهقين بمخاطر الجرائم الإلكترونية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.0) وبانحراف معياري (0.01)، يليها العبارة رقم (3) والتي تنص على (توعية أبناء المجتمع السعودي بمفهوم الجريمة الإلكترونية وتوضيح صورها) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وبالمرتبة الثانية مكرر تأتي العبارة رقم (5) والتي تنص على (نشر ثقافة الحيطة والحذر عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وتأتي العبارة رقم (4) والتي تنص على (ضرورة تنظيم ندوات وملتقيات علمية بصفة دورية لتوضيح مخاطر الجرائم الإليكترونية) بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.29)، وفي الأخير تأتي العبارة رقم (1) والتي تنص على (تفعيل النوادي الاجتماعية واللجان الأسرية بكافة الإحياء السكنية) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (2.89) وبانحراف معياري (0.31).

ومما يفسر ذلك أهمية الدور الكبير للخدمة الاجتماعية الوقائية في توعية أفراد المجتمع بكافة فئاته من خلال الوسائل المختلفة بمخاطر الجرائم الاليكترونية والتوعية من الوقوع فيها وكيفية الاستخدام الآمن للتكنولوجيا المعلوماتية وضرورة الزرع بهم بعدم الثقة بأي من المواقع الاليكترونية وكيفية استغلال وقت الفراغ بما يعود عليهم بالنفع والفائدة أكثر من قضاء ساعات طويلة خلف الشاشات بلا هدف، واتفقت نتيجة هذا السؤال مع نتيجة دراسة (عساف والأطرش، 2018) والتي توصلت إلى ضرورة زيادة وعي المواطنين بمخاطر الجرائم الالكترونية، كما اتفقت مع نتيجة دراسة (غريب والأمير، 2017) والتي توصلت إلى أن معرفة الأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية كان له دور كبير في الحد من الممارسات السلبية في تقنية المعلومات، كما اتفقت مع نتيجة دراسة (نوري، 2011) والتي توصلت إلى دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية لبناء جيل من الشباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة من أبرز الأدوار الوقائية للحد من الجرائم الالكترونية.

السؤال الثالث: ما الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية؟

وللتعرف على الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، وللإجابة عليه تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (7) يوضح آراء أفراد البحث حول الادوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية.

م	العبارات	درجة الاستجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
4	الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الإليكترونية.	55	100.0	0	0.0	0	0.0	3.00	0.00	1
10	تعديل الاتجاهات السلبية لضحايا الجريمة الإليكترونية	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2
11	مشاركة الأسرة في تعديل سلوك ضحايا الجريمة الإليكترونية	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	2 مكرر
3	تأهيل ضحايا الجرائم الإليكترونية لاستعادة ثقتهم بأنفسهم.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	4
7	تحويل ضحايا الجرائم الإليكترونية إلى الجهات العلاجية المختصة.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	4 مكرر
8	مساعدة ضحايا الجرائم الإليكترونية بالمشاركة بالحملات التوعوية لتوضيح مخاطرها وأثارها السلبية.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	4 مكرر
12	مساعدة ضحايا الجرائم الإليكترونية على اشباع احتياجاتهم الاجتماعية	51	92.7	4	7.3	0	0.0	2.93	0.26	7
6	مشاركة ضحايا الجرائم الإليكترونية في وضع الخطة العلاجية.	50	90.9	5	9.1	0	0.0	2.91	0.29	8
9	القيام بمقابلات مشتركة بين ضحايا الجريمة الإليكترونية وأسرته	50	90.9	5	9.1	0	0.0	2.91	0.29	8 مكرر
1	عقد مقابلات علاجية مع ضحايا الجرائم الإليكترونية.	49	89.1	6	10.9	0	0.0	2.89	0.31	10
5	مساعدة أسرة ضحايا الجريمة الإليكترونية في اختيار أصدقاءهم.	44	80.0	10	18.2	1	1.8	2.78	0.46	11
2	تدريب ضحايا الجرائم الإليكترونية على العمل الجماعي.	43	78.2	11	20.0	1	1.8	2.76	0.47	12
	المتوسط الحسابي العام للمحور							2.92	0.17	-

يتضح من الجدول (7) أن محور الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية يتضمن (12) عبارة، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (2.76، 3.0)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد البحث حول عبارات المحور جاءت بدرجة (موافق).

يبلغ المتوسط الحسابي العام (2.92) بانحراف معياري (0.17)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد البحث على الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، حيث

تأتي العبارة رقم (4) والتي تنص على (الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الإليكترونية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.0) وبانحراف معياري (0.01)، يليها العبارة رقم (10) والتي تنص على (تعديل الاتجاهات السلبية لضحايا الجريمة الإليكترونية) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وبالمرتبة الثانية مكرر تأتي العبارة رقم (11) والتي تنص على (مشاركة الأسرة في تعديل سلوك ضحايا الجريمة الإليكترونية) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وتأتي العبارة رقم (5) والتي تنص على (مساعدة أسرة ضحايا الجريمة الإليكترونية في اختيار أصدقاءهم) بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (2.78) وبانحراف معياري (0.46)، وفي الأخير تأتي العبارة رقم (2) والتي تنص على (تدريب ضحايا الجرائم الإليكترونية على العمل الجماعي) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (2.76) وبانحراف معياري (0.47).

ومما يفسر ذلك أن للخدمة دور علاجي كبير للحد من مخاطر الجرائم الإليكترونية من خلال التأهيل والتدريب للضحايا لاستعادة حياتهم بالشكل الطبيعي واستعادة توازنهم النفسي بالشكل المطلوب.

السؤال الرابع: ما المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية؟ وللإجابة عليه وللتعرف على المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (8) يوضح آراء أفراد البحث حول المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية.

م	العبارات	درجة الاستجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تفعيل الخدمة الاجتماعية الإليكترونية لاستقبال الاستشارات الارشادية.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1
7	تخفيف المشاعر السلبية التي تظهر لدى الحالات ومساعدتهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
8	العمل المشترك مع الاخصائيين الاجتماعيين لعلاج ضحايا الجرائم الإليكترونية.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
9	متابعة الحالات بعد انتهاء جلسات العلاج الارشادي.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
10	تكثيف البرامج التوعوية المستمرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عن مخاطر الجرائم الإليكترونية وأنواعها.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
11	عقد دورات تدريبية للإخصائيين الاجتماعيين للتعرف على نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
13	تكثيف جهود الاخصائيين الاجتماعيين بمختلف المجالات مع جميع مؤسسات المجتمع للحد من الجرائم الإليكترونية.	54	98.2	1	1.8	0	0.0	2.98	0.13	1 مكرر
2	أشراك خبراء الخدمة الاجتماعية مع متخذي القرارات بالجهات الحكومية بالمملكة.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8
3	التواصل المباشر مع ضحايا الجرائم الإليكترونية.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8 مكرر
12	تشجيع كافة أبناء المجتمع بضرورة الإبلاغ عن الجرائم الإليكترونية والتوعية بخاطرها.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8 مكرر
14	تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين لحث الضحايا على الافصاح عن المخاطر الذي تم التعرض لها مهما كان نوعها من خلال القنوات الرسمية.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8 مكرر
15	تصميم وتنفيذ برامج وقائية لكافة أبناء المجتمع للتوعية بعواقب الجرائم الإليكترونية في جميع المراحل التعليمية.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8 مكرر
17	تعاون الخدمة الاجتماعية مع وزارتي الثقافة والإعلام لتفعيل أنسب الوسائل والطرق التوعوية.	53	96.4	2	3.6	0	0.0	2.96	0.19	8 مكرر
4	إقامة علاقات مهنية جيدة مع ضحايا الجرائم الإليكترونية.	52	94.5	3	5.5	0	0.0	2.95	0.23	14
6	إدارة جلسات العلاج الارشادي مع ضحايا الجرائم الإليكترونية.	52	94.5	3	5.5	0	0.0	2.95	0.23	14 مكرر
16	وضع خطط تطويرية لمناهج التعليم بما يخدم التوعية بمخاطر الجرائم الإليكترونية، وكيفية مواجهتها بالتعاون مع وزارة التعليم.	52	94.5	3	5.5	0	0.0	2.95	0.23	14 مكرر
5	تطبيق نظريات العلاج الإرشادي على ضحايا الجرائم الإليكترونية وأسرهم.	49	89.1	6	10.9	0	0.0	2.89	0.31	17
	المتوسط الحسابي العام للمحور							2.96	0.12	-

يتضـــح من الجدول (8) أن محور المقترحات التي تزيد من اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية يتضـــمن (17) عبارة، تراوحت المتوســـطات الحســـابية لهم بين (2.89، 2.98)، وهذه المتوســـطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وتُشـــير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد البحث حول عبارات المحور جاءت بدرجة (موافق).

يبلغ المتوســـط الحســـابي العام (2.96) بانحراف معياري (0.12)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد البحث على المقترحات التي تزيد من اســـهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، حيث تأتي العبارة رقم (1) والتي تنص على (تفعيل الخدمة الاجتماعية الإليكترونية لاســتقبال الاســتشــارات الارشــادية) بالمرتبة الأولى بمتوســط حســابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وبالمرتبة الأولى مكرر تأتي العبارة رقم (7) والتي تنص على (تخفيف المشــاعر الســلبية التي تظهر لدى الحالات ومســاعدتهم على اســتعادة ثقتهم بأنفســهم) بمتوســط حســابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وبالمرتبة الأولى مكرر تأتي العبارة رقم (8) والتي تنص على (العمل المشترك مع الاخصائيين الاجتماعيين لعلاج ضحايا الجرائم الإليكترونية) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.13)، وتأتي العبارة رقم (16) والتي تنص على (وضع خطط تطويرية لمناهج التعليم بما يخدم التوعية بمخاطر الجرائم الإليكترونية، وكيفية مواجهتها بالتعاون مع وزارة التعليم) بالمرتبة الرابعة عشر مكرر بمتوسط حسابي (2.95) وبانحراف معياري (0.23)، وفي الأخير تأتي العبارة رقم (5) والتي تنص على (تطبيق نظريات العلاج الإرشادي على ضحايا الجرائم الإليكترونية وأسرهم) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (2.89) وبانحراف معياري (0.31). ومما يفسر ذلك أن للخدمة الاجتماعية دور كبير في الحد من الجرائم الاليكترونية من خلال البرامج الارشـــادية والتواصـــل مع الجهات المعنية بكافة الجهات لإقامة البرامج التوعوية، ودراســـة الحالات ومســـاعدتها على اســـتعادتها توازنها وتأهيلها التأهيل الســـليم من خلال الدورات والندوات والمؤتمرات التي تزيد من وعي المجتمع وابناءه بكافة فئاته العمرية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراســـة مع نتيجة دراســـة (الجراحي، 2015) والتي توصـــلت إلى أن تصميم وتنفيذ برامج وقائية للشـباب للتوعية بعواقب الجرائم المعلوماتية. وإقامـة النـدوات والمؤتمرات العلمية في مجال وقاية الشـــباب مـــن مخاطر الجرائم المعلوماتية، والإشراف على فعاليـــة الأنشطة الوقائيـــة من مخاطر الجرائم المعلوماتية من أبرز أدوار الجامعات في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية.

مستخلص نتائج البحث:

توصل البحث إلى العديد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

1- أن هناك موافقة بين أفراد عينة البحث على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإليكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومن أبرز تلك العوامل (الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر، وكذلك قلة وعي مستخدمي الإنترنت بالمسؤولية الجنائية للاستخدام الخاطئ لها، إضافة إلى الاستخدام اليومي للأنترنت وما خلقه من فرصه للوقوع بالجرائم الإليكترونية.

2- أن هناك موافقة بين أفراد عينة البحث على الأدوار الوقائية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، ومن أبرز تلك الأدوار (نشر الوعي بين أبناء المجتمع السعودي خاصة الشباب والمراهقين بمخاطر الجرائم الإلكترونية، وكذلك توعية أبناء المجتمع السعودي بمفهوم الجريمة الإلكترونية وتوضيح صورها، إضافة إلى نشر ثقافة الحيطة والحذر عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

3- أن هناك موافقة بين أفراد عينة البحث على الأدوار العلاجية للخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، ومن أبرز تلك الأدوار (الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الإليكترونية، وكذلك تعديل الاتجاهات السلبية لضحايا الجريمة الإليكترونية، وكذلك مشاركة الأسرة في تعديل سلوك ضحايا الجريمة الإليكترونية، إضافة إلى مساعدة أسرة ضحايا الجريمة الإليكترونية في اختيار أصدقاءهم).

4- أن هناك موافقة بين أفراد عينة البحث على المقترحات التي تزيد من اسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من الجرائم الإلكترونية، ومن أبرز تلك المقترحات (تفعيل الخدمة الاجتماعية الإليكترونية لاستقبال الاستشارات الارشادية، وكذلك تخفيف المشاعر السلبية التي تظهر لدى الحالات ومساعدتهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم، إضافة إلى العمل المشترك مع الاخصائيين الاجتماعيين لعلاج ضحايا الجرائم الإليكترونية.

توصيات ومقترحات البحث:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1- التوعية المستمرة من خلال وسائل الإعلام المتنوعة ومؤسسات المجتمع حول المسؤولية الجنائية للجرائم الالكترونية.

2- التوعية بكيفية الاستفادة من الإنترنت بصفة عامة في النواحي التعليمية مع عدم الإسراف في استخدام حتى لا يقع الفرد بالجرائم الالكترونية.

3- التأكيد على أهمية الروابط الاجتماعية وضرورة تعزيزها بين أفراد الأسرة الواحدة، للحد من انعزال الأبناء واستقلاليتهم، وما يؤدي به ذلك إلى الوقوع في الجرائم الالكترونية.

4- مساعدة ضحايا الجرائم الإليكترونية بالمشاركة بالحملات التوعوية لتوضيح مخاطرها وأثارها السلبية.

5- إجراء دراسة تتناول إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الالكترونية بجامعات أخرى وبمناطق أخرى.

6- إجراء دراسة تتناول المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في مواجهة الجرائم الالكترونية لدى الطلاب.

7- إجراء دراسة تتناول تصور مقترح لتعزيز دور الجامعات السعودية في مواجهة الجرائم الالكترونية بين الطلاب.

8- إجراء دراسة تتناول فاعلية برنامج تدريبي مقترح في توعية الطلاب بمخاطر الجرائم الالكترونية بالجامعات السعودية.

9- إجراء دراسة لأهمية وضع مبادئ توجيهيه بمثابة أساس متين لوضع استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك مشاورات مفتوحة وحوارات مع الأبناء، لوضع تدابير ذات أهداف أفضل واتخاذ إجراءات أكثر كفاءة.

المراجع العربية للبحث

- البداينة، ذياب (2014). **الجرائم الإليكترونية: المفهوم والأسباب**، الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل التحولات الإقليمية والدولية، عمان.
- الجراحي، محمد (2015). **دور الجامعات السعودية في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية لدعم قضايا مكافحة الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، المؤتمر الدولي الأولى لمكافحة الجرائم المعلوماتية، السعودية.
- الشهراني، عائض بن سعد (2013). **الخدمة الاجتماعية (شمولية التطبيق ومهنية الممارسة)**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
- العنزي، مها (2011). **جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الأولية، جامعة الامام محمد بن سعود**، الرياض.
- الفكي، عفاف، (2005)، **دور الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التطوعية**، مركز دار الزهراء، الخرطوم.

- المنشاوي، محمد، (2013). **جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- بركات، وجدي محمد (2011). **اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في عصر المعلوماتية، ورقة عمل منشورة بندوة الخدمة الاجتماعية تجارب وخبرات متعددة** – مدينة الملك عبد العزيز الطبية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة.
- جاسم، زياد (2008) **النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الاجرامية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 14، العراق.
- خضري، أصيل (2016). **مدى الوعـي بالجرائم المعلوماتية بـن مسـتخدمي مواقـع التواصل الاجتماعي**، الرياض.
- صغير يوسف، (2013). **الجريمة المرتكبة عبر الانترنت**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.
- عارف، محمد (1975). **الجريمة والمجتمع**، الطبعة 1، الأنجلو المصرية، مصر.
- عبد اللطيف، سهير وعبدالله، سحر، (2019)، **الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت**، المجلة العلمية المحكمة لكلية الآداب، مجلد 2، عدد 92، جامعة الاسكندرية، مصر.
- عبد الله، نوري (2011). **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 1. العراق.
- عدنان، الدوري (1984) **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- عساف، محمد والأطرش، عصام (2018). **معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة**، بحث منشور، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الشارقة.
- غريب، ماجدة والأمير، حسن (2017). **مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي**، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 5، العدد 9، كلية أمن الحاسب والمعلومات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية.
- قيسي، نوال (2011). **بعض جرائم الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الانترنت**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.

- متولي، رامي (2015). **الجرائم المعلوماتية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المؤتمر الدولي الأولى لمكافحة الجرائم المعلوماتية، السعودية.
- مسلم، علي، (2008). **إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلة الخلع**، الرياض.
- محمد، عبد الرحيم، (2015). **الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي**.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/32/8هـ.

المراجع الأجنبية

- Meenal Chauhan, (2012), Preventing Cyber Crime: A Study Regarding awareness of Cyber Crime in tricity International Journal of Enterprise Computing and Business Systems, 2.
- Nidhi Agarwal & Neeraj Kasuhik, (2014) Cyber Crimes Against Women, Gjrim.
- Vladimir Golubev, Criminal in Computer Related Crimes, Computer Crime Research center, Retrieved from http://www.polcyb.org,12/10/2009.
- Van der Hulst, R. C., & Neve, R. J. M. (2008). High-tech crime: inventarisatie van literatuur over soorten criminaliteit en hun daders. [High Tech - Crime. Literature review about crimes and their offenders] Den Haag: WOD

المواقع الإلكترونية

- https://www.stats.gov.sa/ar/news/254
- https://www.al-jazirahonline.com/2020/12/06/109048/